سوق الزواج اليوم: من "اختيار شخص" الى "ادارة سمعة"

المقدمة:

لم يعد الزواج في كثير من المجتمعات العربية حدثا شخصيا محكوما بالقبول المتبادل فقط، بل بات ساحة اجتماعية مفتوحة تخضع للتقييم والمقارنة والمساءلة العلنية. مشهد النقاشات المتكررة حول الراتب، السكن، مستوى التعليم، اسم العائلة، شكل الحفل، وحجم المهر لم يعد استثناء، بل صار جزءا من "الروتين الطبيعي" الذي يسبق اي خطوة رسمية. في هذا السياق، لم يعد السؤال المركزي الذي يواجه المقبلين على الزواج هو: "هل نرتاح لبعض؟"، بل تحول تدريجيا الى سؤال اكثر تعقيدا: "هل هذا الاختيار يليق اجتماعيا؟ وهل يحافظ على صورة العائلة ومكانتها؟".

هذا التحول يعكس تغيّرا بنيويا في معنى الزواج نفسه. فبعد ان كان قرارا عاطفيا–اجتماعيا نسبيا، اصبح حدثا عاما يخضع لتقييم مستمر من العائلة الممتدة والمحيط الاجتماعي وحتى الفضاء الرقمي. هنا تظهر استعارة "السوق" بوصفها اداة تحليلية: عرض وطلب غير معلنين، مواصفات قابلة للمقارنة، ترتيب اجتماعي ضمني، ومنافسة رمزية بين العائلات والافراد. لا يعني ذلك ان الزواج تحوّل الى صفقة اقتصادية صرفة، بل انه بات محكوما بمنطق فرز اجتماعي تتداخل فيه القيم المادية مع الرموز الثقافية.

المعايير الاجتماعية مثل المال، الشكل، والمكانة لم تكن يوما غائبة عن مؤسسة الزواج في العالم العربي، لكن اللافت اليوم هو عمق تغلغلها في ادق تفاصيل القرار. هذه المعايير لم تعد شروطا مادية فقط، بل تحولت الى رموز للامان، والاستقرار، والنجاح، والقبول الاجتماعي، ما جعل الزواج اداة لادارة السمعة بقدر ما هو علاقة شراكة. انطلاقا من ذلك، يطرح هذا البحث سؤاله المركزي: كيف يتحول الزواج في العالم العربي من اختيار شخص الى ادارة سمعة، وما اثر ذلك على التوافق الحقيقي واستدامة العلاقات؟ ويعالج هذا السؤال عبر تفكيك منطق الفرز الاجتماعي، ثم تحليل ضغط العائلة والصورة العامة، وصولا الى كلفة صعود المواصفات على حساب التوافق الفعلي.

المحور الاول: من علاقة الى "منصة تقييم"... كيف تتحول المعايير الى نظام فرز اجتماعي داخل الزواج؟

اذا كان الزواج تقليديا يقدَّم بوصفه "قرارا شخصيا" تدعمه شبكة العائلة، فان واقع اليوم في كثير من السياقات العربية يعكس توازنا مختلفا: العائلة والمجتمع لا يكتفيان بالدعم، بل يمارسان دور "لجنة تقييم" تحدد ما يعتبر اختيارا "لائقا". فيتحول التعارف الى ما يشبه عرضا اجتماعيا: ماذا يعمل؟ كم دخله؟ هل لديه سكن؟ ما مستوى التعليم؟ ما شكل العائلة وسمعتها؟ هذه الاسئلة لا تأتي فقط من فضول، بل من تصور راسخ بان الزواج "ادارة مخاطر" قبل ان يكون "بناء معنى". ومع ارتفاع عدم اليقين الاقتصادي، يصبح منطق الفرز اشد صرامة: المجتمع يطلب ضمانات ملموسة، لان تكلفة الخطأ (طلاق، ديون،

انكشاف اجتماعي) تُقرأ كفشل علني لا كتعثر خاص. هنا بالذات تعمل المعايير كـ"نظام فرز": ليست مجرد تفضيلات فردية، بل قواعد غير مكتوبة تعيد توزيع فرص الزواج نفسه، وتخلق "سلالم" ضمنية للقبول.

هذا الفرز يتغذى من واقع اقتصادي اقليمي صلب: ضغوط بطالة الشباب، هشاشة الوظائف، واتساع الفجوة بين التعليم وفرص العمل. تقارير منظمة العمل الدولية عن اوضاع الشباب عالميا، ومن ضمنها المنطقة العربية، توضح ان الاندماج في سوق العمل لا يزال غير متكافئ، وان مناطق مثل "الدول العربية" تعاني من اختلالات اشد في تشغيل الشباب مقارنة بمناطق اخرى. وعندما يصبح الدخل المستقر نادرا، تتحول "اشارات الاستقرار" الى رأس مال اجتماعي: عقد عمل، وظيفة حكومية، او مشروع ناجح لا يعني فقط القدرة على الانفاق، بل يعني ايضا "اهلية" امام المجتمع. ولهذا لا يتم التعامل مع المال كمال فقط، بل كرمز: بيت مستقل يساوي استقلالا و"قدرة تحمل"، حفل واسع يساوي اعترافا اجتماعيا، وحتى نوع السيارة او الحي او اسلوب الصور على المنصات يصبح جزءا من "سيرة" قابلة للقراءة السريعة. في هذه النقطة، يتحول الزواج من علاقة الى "منصة تقييم" لان كل تفصيل قابل للتداول والمقارنة.

وتظهر قوة هذا المنطق عندما نلاحظ كيف يتحول التعليم من قيمة معرفية الى "اشارة سوقية" ترفع التكلفة. دراسة حديثة عن الاردن، منشورة عام 2025، استخدمت بيانات وطنية من مسح سوق العمل الاردني لعامي 2010 و2016، وخلصت الى ان ارتفاع تعليم العروس يرتبط بارتفاع انفاق العريس على بنود الزواج مثل الاحتفالات والمهر ومدفوعات الذهب، وان هذا الاثر اقوى في المدن والاسر الثرية، بما يوحي بان التعليم يعمل كاشارة مكانة ضمن "سوق الزواج" وليس فقط كعامل ثقافي او تواصلي (Al-Qudsi & Alzoubi, 2025). هذه النتيجة مهمة لانها تكشف كيف تتحول "المواصفات" الى حلقة تغذي نفسها: كلما ارتفعت المواصفات بوصفها شرطا للقبول، ارتفعت التكلفة بوصفها اثباتا للقدرة، فينتج عن ذلك فرز اقتصادي-اجتماعي: من يملك موارد اكثر يستطيع "ترجمة" مواصفاته الى مراسم وصورة وتكاليف، ومن لا يملك قد يُستبعد حتى لو امتلك توافقا انسانيا عميقا. وبعبارة اخرى، لا يصبح السؤال: هل نرتاح لبعض؟ بل: هل نستطيع اجتياز شروط القبول الاجتماعي التي تضمن لنا "مظهرا" متماسكا امام الناس؟

ثم ياتي العامل الرقمي ليحوّل الفرز من "كلام مجالس" الى "قراءة بصرية" سريعة. فمع منصات التواصل، تصبح ادارة السمعة اكثر مباشرة: الصورة الشخصية، اسلوب اللباس، اماكن الزيارة، "روتين النجاح"، ولغة الحديث كلها تتحول الى مؤشرات مكانة جاهزة للمقارنة. وهنا يصعد معيار الشكل من تفضيل فردي الى راسمال رمزي: الشكل لا يُقرأ كجمال فقط، بل كدليل على نمط حياة، وطبقة، وقدرة على "الاتساق" مع الصورة المتوقعة اجتماعيا. وفي هذه البيئة، تتوسع المقارنات: لا تقارن العائلات فقط، بل يقارن الافراد انفسهم بلا توقف، فيتحول القلق من "عدم الكفاية" الى قوة صامتة تدفع نحو مزيد من المواصفات ومزيد من الاستعراض.

المفارقة المركزية هي ان المعايير، التي تبدو ظاهريا وسيلة لتقليل المخاطر، قد تنتج مخاطر اخرى تخص "التوافق الحقيقي". فعندما يصبح الزواج "مشروع سمعة"، يصبح الانسجام الداخلي ثانويا امام اجتياز بوابة القبول العام. يتعلم الطرفان ان يديرا الصورة: ماذا يظهران للناس؟ ماذا يخفون؟ كيف "يسوقان" حياتهما بوصفها ناجحة؟ وهذا يضع العلاقة تحت ضغط دائم، لان

اي تعثر لا يُقرأ كتجربة بشرية طبيعية، بل كانكشاف لصورة تم بناؤها بعناية. وعندها قد يصبح السؤال الحاسم: هل نبحث عن شريك، ام نبحث عن شهادة قبول اجتماعي عبر الشريك؟

المحور الثاني: كلفة صعود "المواصفات" على حساب التوافق... حين تنتصر الصورة وتخسر العلاقة

عندما تصبح المواصفات لغة القبول، يدفع التوافق الحقيقي فاتورة مزدوجة: اولا، لان العلاقة تدخل وهي مثقلة بتوقعات خارجية؛ وثانيا، لان ادارة السمعة تتحول الى عمل يومي يستهلك طاقة العلاقة نفسها. فـ"المواصفات" لا تتوقف عند لحظة الاختيار، بل تمتد الى ما بعد الزواج: كيف نعيش؟ ماذا نشتري؟ اين نسافر؟ كيف نبدو امام الناس؟ هنا تتحول الحياة المشتركة الى مشروع اثبات مستمر، ويصبح الخلاف اليومي قابلا للقراءة كفشل علني لا كاختلاف طبيعي بين شخصين.

جزء من هذه الكلفة يظهر في تضخم نفقات الزواج وتحوّلها الى معيار رمزي، حتى داخل دول ذات دخل مرتفع. مثال ذلك ما نشرته *Arab News* عن شكاوى الشباب في السعودية من ارتفاع المهور وتكاليف الزواج وتجهيز المسكن، مع تقديرات واسعة النطاق لتكلفة الزواج والسكن مجتمعة، وهو ما يعكس كيف يمكن للمعايير الاجتماعية ان ترفع "سعر الدخول" الى الزواج حتى عندما يتوفر دخل اعلى نسبيا (Arab News, 2025). وفي تحليل اقتصادي-اجتماعي حول المهر وتكاليف الزواج في بعض دول المنطقة مثل مصر وتونس والجزائر، يناقش بحث منشور في 2023 ان تكاليف الزواج في مجتمعات الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقع بدرجة كبيرة على العريس وعائلته، وان عناصر مثل المهر والذهب تصبح جزءا من معادلة اقتصادية-اجتماعية تتصل بالخصوبة والامن المالي والرمزية الثقافية (Journal of Economic Development Studies [JEDS], 2023). الدلالة هنا ان "المواصفات" لا ترفع التكلفة فقط، بل توزعها بطريقة قد تصنع شعورا بالضغط او عدم العدالة، ما يخلق توترا خفيا داخل العلاقة منذ بدايتها.

لكن الكلفة الاهم ليست مالية فقط؛ بل نفسية وعاطفية. حين يتحول الزواج الى "مشروع صورة"، يتعلم الطرفان احيانا ان يقدما نسخة محسّنة من الذات بدل الذات الحقيقية: اخفاء نقاط الضعف، تجنب الاعتراف بالقلق، او اتخاذ قرارات استهلاكية لابقاء الصورة متماسكة. ومع منصات التواصل، تتضخم المقارنة: ليست مقارنة داخل العائلة فقط، بل مقارنة مع "اعراس مثالية" و"حياة مثالية" يتم عرضها كمعيار. ورغم ان بعض الدراسات المتداولة حول اثر الانستغرام على نزعات البذخ في الاعراس ليست محصورة بالعالم العربي، الا ان الفكرة تلتقط آلية اجتماعية واضحة: العرض الرقمي يرفع سقف التوقعات، ويحوّل الطقوس الى منافسة، ويصنع ضغطا طبقيا ناعما يدفع الاسر المتوسطة لتقليد نماذج اعلى من قدرتها (Smith & Anderson, 2022). وفي المقابل، تقدم دراسات اقرب للسياق العربي، مثل دراسة منشورة عام 2025 تناقش تحولات الطقوس والقيم وتغير التصورات الاجتماعية، اشارات الى تزايد تأثير الكلفة والوسائط الحديثة على شكل الاحتفال ومعناه، بما يعيد تعريف "الزواج" كحدث اجتماعي قابل للعرض والتسليع الرمزي (Global Scientific Publications, 2025).

على المدى الطويل، تقود هيمنة المواصفات الى نتيجتين متناقضتين: قد تؤخر الزواج لان عتبة القبول ترتفع، وقد تسرّع التصدع داخل بعض الزيجات لان العلاقة تبدأ تحت حمل اثبات متواصل. وفي تحليل حديث عن مصر ضمن ادبيات اكاديمية (2024)، يشار الى ان السكن كان من اكثر التحديات ذكرا امام زواج الشباب في تقارير سابقة، وهو ما ينسجم مع فكرة ان

"شروط التأسيس" لا العاطفة وحدها تشكل مستقبل العلاقة (Springer, 2024). واذا كان السكن والعمل والذهب والحفل صارت رموز امان ونجاح، فان المشكلة ان الرموز لا تضمن التوافق: قد تتوفر المواصفات ويغيب التواصل، وقد يتوفر التفاهم وتغيب الموارد. وعندما يفرض المجتمع لغة واحدة للقبول، فهو يجعل الاحتمال الثاني اكثر هشاشة، حتى لو كان اكثر انسانية.

الخاتمة

في الخلاصة، يمكن القول ان انتقال سوق الزواج/العلاقات من "اختيار شخص" الى "ادارة سمعة" هو نتيجة تلاقي ثلاثة تحولات: تحول اقتصادي يجعل الزواج قرارا عالي الكلفة، وتحول رقمي يجعل الصورة العامة جزءا من الهوية اليومية، وتحول قيمي يربط المكانة بالقدرة على تلبية توقعات الجماعة. داخل هذا المثلث، تدخل معايير المال والشكل والمكانة في ادق التفاصيل ليس لان الناس سطحيون بالضرورة، بل لانهم يعيشون داخل نظام تقييم مستمر، يفرض عليهم ان يبرروا خياراتهم امام جماعة كبيرة، وان يقدموا علاقتهم كقصة نجاح لا كعلاقة بشرية تتعلم وتنمو. لكن المفارقة ان "ادارة السمعة" قد ترفع فرص القبول الاجتماعي، بينما تضعف فرص التوافق الحقيقي اذا لم تتوازن مع اسئلة اعمق: كيف نحل الخلاف؟ كيف نتخذ قرارا؟ كيف نحمي كرامة بعضنا؟ وكيف نبني ثقة لا تعتمد على تصفيق الجمهور؟ وعليه، فان السؤال ليس فقط كيف تؤثر المعايير الاجتماعية على الاختيار، بل كيف يمكن للافراد والمجتمعات اعادة تعريف قيمة العلاقة بوصفها شراكة انسانية، لا مشروع عرض دائم.

المراجع:

Al-Masaeid, M., & Almomani, M. (2025). *Paying to tie the knot: Does education make marriage more expensive? Evidence from Jordan*. *Journal of Economic Studies, 52*(9), 253–273. ScienceDirect

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2024). *Annual marriage and divorce bulletin (2024)*. (كما وردت ارقامه في: Ahram Online, 2025). Ahram Online

Haut-Commissariat au Plan (HCP). (2024/2025). *Age moyen au premier mariage par sexe: 1960–2024* [Dataset]. hcp.ma

International Labour Organization. (2024). *Global Employment Trends for Youth 2024*. International Labour Organization+1

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2025). *Arab Society: Demographic and Social Trends, Issue No. 17 (2025)*. unescwa.org

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2023). *Marriage and divorce indicators in the Palestine by region, 2022* [Statistical table].